

القرار ١٦٨٢ (٢٠٠٦)

الذي أكدته مجلس الأمن في جلسته ٥٤٥١، المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة والبيانات الصادرة عن رئيسه بشأن الحالة في كوت ديفوار وفي المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما قراريه ١٦٥٢ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ و ١٦٦٧ (٢٠٠٦) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، وإذ يؤكد من جديد بوجه خاص أحكام للفقرة ٣ من القرار ١٦٦٧،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة كوت ديفوار واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها، وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخين ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/2006/2) و ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (S/2006/222) ورسائله الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (S/2006/71)، و ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/2006/184) و ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ (S/2006/334)،

وإذ يعرب عن قلقه الشديد إزاء استمرار الأزمة في كوت ديفوار والعراقيل التي تضعها جميع الجهات في مسار عملية السلام والمصالحة الوطنية،

وإذ يقرر أن الحالة في كوت ديفوار لا تزال تشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

- ١ - يلاحظ توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ولا سيما فقرتيه ٤٨ و ٥٢، ويلاحظ بأن تلك التوصيات قد أُعيد تأكيدها في تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛
- ٢ - يأذن بإجراء زيادة في قوام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، لا تتجاوز ١ ٥٠٠ فرد إضافي، بما في ذلك عدد أقصاه ١ ٠٢٥ من الأفراد العسكريين و ٤٧٥ من أفراد الشرطة المدنية؛
- ٣ - يُعرب عن اعتزامه إبقاء مستوى الأفراد المناسب لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قيد الاستعراض، في ضوء الحالة في كوت ديفوار وفي المنطقة دون الإقليمية؛
- ٤ - يُقرر أن يُبقي المسألة قيد نظره الفعلي.